الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

من 16 إلى 30 أفريل2024

العدد: 21

ندوة الرّؤساء تجتمع للمرة الثانية خلال الدورة البرلمانيّة 2023 - 2024

انعقد يوم الثلاثاء 30 أفريل 2024 اجتماع ندوة الرّؤساء الذي خُصّص لتقييم نشاط هياكل المجلس خلال الفترة المنقضية، والنظر في سبل مزيد إحكام تنظيم سير الجلسات العامة والعمل صلب اللجان ، الى جانب النظر في جملة من المسائل الأخرى.
وخلال اشرافه على الاجتماع ألقى السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب كلمة أعلن فيها خاصّة على ما يلي:

- **مناقشة عدد هام من مشاريع القوانين التي ستعرض قريبا على المجلس في ما تبقّى من هذه الدورة، لا سيما منها المتعلقة بتنقيح الفصل 411 والفصل 96 من المجلّة الجزائية، ومشروع مجلة الصرف.**
- **أهمية تعديل مقاربة الديبلوماسية البرلمانية بالنظر الى التطوّرات والمتغيّرات على الساحة العربية والإقليمية والدولية. وبيّن أن مكتب المجلس ارتأى تخصيص أيام دراسية لهذا الموضوع اعتبارا لأهميته وحساسيته.**
- **حرص المجلس على العمل في إطار من الشفافية، والاشارة في هذا الصدد الى قرار مكتب المجلس المتعلّق بنشر قائمات الحضور في اللجان والجلسات العامة.**

هذا وتداول النواب حول عديد المسائل على غرار ممارسة النائب لدوره واسهامه في إثراء الرصيد القانوني والتشريعي من خلال مقترحات القوانين متسائلين عن مآل بعض المقترحات التي بلغت اللجان اشواطا متقدمة في دراستها مع وجود مشاريع ستحيلها الحكومة.
كما تمّ التّأكيد على أهمية العمل الرقابي وضرورة مزيد العناية بمخرجات الأسئلة الشفاهية والكتابية، وتكثيف جلسات الحوار مع الحكومة حول مختلف المواضيع بما يخفف العبء على الجلسات المخصصة لمناقشة مشاريع القوانين والمصادقة عليها.

وأشار المتدخّلون إلى مشاركات وفود مجلس نواب الشعب في مختلف التظاهرات والمؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية واهمية مشاركة مخرجاتها.
كما تطرّقت التدخلات من ناحية أخرى حول آفاق العمل النيابي في ضوء انطلاق عمل المجلس الوطني للجهات والاقاليم.

24 أفريل 2024

في استقبال رئيس الجمهورية قيس سعيّد
للسيّد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب،
والسيّد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم:

- التّأكيد على أهميّة المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب في تحقيق الاندماج وتعزيز تمثيل المواطنين والمواطنات في سنّ القوانين خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- التعرض إلى التصوّرات العامة لمشروع القانون الأساسي الذي سيُنظم العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم كما نصّ على ذلك الفصل 75 من الدستور.

مجلس نواب الشعب في أرقام

03 مقترحات قوانين تمّت إحالتها إلى اللّجان المعنية	178 سؤالا كتابيا تمّت احالته إلى أعضاء الحكومة المعنيين
03 مشاريع قوانين وافقت عليها اللّجان	09 جلسات استماع عقدتها اللجان

مواعيد منتظرة

جلسة عامة يوم 07 ماي 2024

- **النظر في مشروع قانون عدد 2024/21 يتعلّق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال**
- **توجيه سؤال شفاهي إلى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ**

نشاط اللجان

لجنة التشريع العام تواصل النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2023/51

- شرعت يوم 26 أفريل 2024 في النظر في تقريرها حول مشروع القانون الأساسي عدد51/2023 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

وقررت تأجيل النظر في التقرير مع طلب إبداء الرأي حول مشروع هذا القانون من قبل لجنة الصناعة والتجارة والثروات.

- استمعت يوم 19 أفريل 2024 الى ممثلين عن وزارة الصحة حول مشروع القانون. وبيّنت ممثلتا وزارة الصحة بخصوص انعكاسات هذا التعديل على تونس أن البروتوكول التعديلي يتيح إمكانية الاستفادة من التراخيص الإجبارية وذلك في اتجاهين: كبلد مصدّر عبر تصنيع الأدوية في إطار التراخيص الإجبارية وتصديرها إلى البلدان التي تحتاج إليها لمجابهة الأمراض و الأوبئة من جهة ، وكبلد مستورد عند الاقتضاء لتحسين النفاذ إلى الأدوية المصنعة في نطاق التراخيص الاجبارية بأسعار منخفضة وحماية الصحة العامة، من جهة أخرى.

وتطرّق أعضاء اللّجنة إلى استراتيجية وزارة الصحة بخصوص توفير الأدوية ومقاومة بعض الأمراض، مؤكّدين ضرورة تظافر الجهود لتحقيق أهداف بلادنا في مجال حماية الصحة العامة.

لجنة الحقوق والحريات تنظر في عدد من المسائل المعروضة عليها وتعقد جلسة استماع حول مقترح القانون المتعلّق بتنظيم الجمعيات

- استعرضت في بداية جلسة يوم 23 أفريل 2024 الدّعوة الموجهة إليها لإبداء الرأي في مشروع القانون الأساسي عدد 22/2024 المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق متعدد الأطراف بين السلط المختصّة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلّقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على توصية مكتب المجلس بتاريخ 29 فيفري 2024. وارتأت، على هذا الأساس، مناقشة مشروع القانون والانضمام إلى اللجنة المتعهّدة به أصالة، عند تنظيمها لجلسات الاستماع في شأنه حتى يتسنّى لها تعميق النظر فيه.

وفي جانب آخر من الجلسة، تمّ اختيار العضو الممثّل للجنة الحقوق والحريات باللجنة الوطنية لملاءمة النصوص القانونية ذات العلاقة بحقوق الانسان مع أحكام الدستور ومع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها برئاسة الحكومة. كما تمّ اختيار ممثّل عن لجنة الحقوق والحريات لتعيينه باللجنة المصغّرة التي سيتمّ تكوينها لمتابعة تطبيق كل من القانون الأساسي المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية، والقانون الأساسي المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر.

- استمعت يوم 18 أفريل 2024 إلى ممثلين عن البنك المركزي التونسي واللّجنة التونسية للتحاليل المالية حول مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم الجمعيات.

واستعرض ممثّلو البنك المركزي التونسي أهمّ صلاحيات هذه المؤسسة، كما استعرضوا مهام اللجنة التونسية للتحاليل المالية.وارتكز النقاش بالأساس على الرقابة على التمويل الأجنبي للجمعيات، وأوضح ممثلو البنك أن الرقابة على تمويل الجمعيات لا تندرج ضمن صلاحيات البنك المركزي المنصوص عليها بالقانون المنظّم له.

لجنة العلاقات الخارجية تتداول حول مشروع قانون أساسي

اطّلع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة خلال جلسة يوم 17 أفريل 2024 على مشروع القانون الأساسي عدد 22/2024 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الإتفاق متعدد الأطراف بين السلط المختصة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية.

شدّد أعضاء اللجنة على ضرورة برمجة جلسات استماع الى جميع الأطراف المتداخلة والى ممثلين عن الجالية التونسية بالخارج باعتبار دقة الاتفاق وما يترتب عنه من إجراءات تهم الجالية التونسية بالخارج بشكل مباشر.

كما أكدوا اهمية الاستئناس بمختلف الآراء حفاظا على مكتسبات الجالية التونسية بالخارج، وضمانا لمصالحها.

لجنة المالية والميزانية توافق على ثلاثة مشاريع قوانين وتعقد سلسلة من الاستماعات حول مشروع قانون مكافحة الإقصاء المالي

- وافقت اللّجنة يوم 29 أفريل 2024 على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا. كما نظرت في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط. وقرّرت طلب الاستماع إلى وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة، ثم تنظيم زيارة ميدانية للاطّلاع على مكوّنات المشروع. ثمّ واصلت في جانب آخر من الجلسة مناقشة فصول مشروع القانون المتعلّق بمكافحة الإقصاء المالي.

- واصلت يوم 24 أفريل 2024 النظر في مشروعي القانونين المتعلقين باتفاقيتي الضمان المبرمتين بين الجمهورية التونسية من جهة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من جهة أخرى للقرضين المسندين لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة. وتمت الموافقة على هذين المشروعين بأغلبية الحاضرين.

- استمعت يوم 23 أفريل 2024 إلى المديرة العامة للتمويل العمومي بوزارة المالية، والى مدير الاقتصاد الرقمي بوزارة تكنولوجيا الاتصال لتمثيل رئاسة الحكومة في طلب اللجنة الاستماع إلى ممثلين عنها حول مشروع القانون المتعلق بمكافحة الإقصاء المالي.

وبيّن ممثلا رئاسة الحكومة أن مشروع القانون يندرج في جملة الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة ويتنزل في إطار الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي الذي يعتبر مستواه في تونس محدودا مقارنة ببلدان أخرى.

من جهتهم أكّد النواب أهمية إحداث البنك البريدي ودوره في دعم الإدماج المالي وتنشيط الاقتصاد مستفسرين عن العراقيل التي تحول دون إحداثه. كما شدّدوا على دعم الجمعيات التنموية التي يموّلها البنك التونسي للتضامن، وعلى ضرورة حماية الفئات الهشّة عبر مزيد توضيح بعض الإجراءات المضمنة بمشروع القانون.

- استمعت يوم 18 أفريل 2024 إلى ممثلين عن المجلس البنكي والمالي. وعبّر أعضاء المجلس البنكي والمالي عن مساندتهم للإجراءات المقترحة في مشروع القانون واستعدادهم للمساهمة في تحسينه وتطويره وتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم كتابيا وتشريك كل المؤسسات البنكية في ذلك.

وتقدّم النواب بجملة من الاستفسارات واثاروا عددا من الاشكاليات في علاقة بآليات التمويل وغيرها من المسائل ذات الصلة.

- استمعت يوم 17 أفريل 2024 خصصتها إلى ممثلين عن البنك التونسي للتضامن وممثلين عن الجمعية المهنية التونسية لمؤسسات التمويل الصغير حول مشروع القانون المتعلق بمكافحة الاقصاء المالي.

قدّم المدير العام للبنك التونسي للتضامن عرضا عن نشاط البنك، موضّحا أنه يمثل آلية أساسية من آليات تأمين اضطلاع الدولة بدورها الاجتماعي . كما قدّم مقترحات تتعلّق بالإشكاليات التي تعاني منها الجمعيات التنموية المهنية وبتسقيف نسبة الفائدة بالنسبة للقروض التي تسندها مؤسسات التمويل الصغير. أكّد ممثلو الجمعية أن ارتفاع نسبة الفائدة يعود الى أن هذه الشركات تقترض من البنوك من الداخل ومن الخارج بنسب الفائدة المتداولة في الأسواق وتقوم بإعادة الإقراض.

واستوضح النواب حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها لتخفيف كلفة الاقراض دون إثقال كاهل الدولة. وأكدوا ضرورة مزيد تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي بهدف تعزيز الادماج المالي.

لجنة التخطيط الاستراتيجي تناقش فصول مشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط

خصّصت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية اجتماعها يوم 22 أفريل 2024، لمناقشة فصول مشروع القانون المتعلّق بالبنايات المتداعية للسقوط.

ونظرت اللجنة في جزء أول من فصول المشروع، مستعرضة كل المقترحات التعديلية التي وردت عليها من الأطراف التي تمّ الاستماع إليها. كما دار بين أعضاء اللجنة نقاش مستفيض حول هذه الفصول من حيث الشكل والصياغة ومن حيث المضمون، لا سيما فيما يتعلّق بأهداف المشروع وبالمفاهيم والمصطلحات التي تضمّنها.

ولمزيد التعمّق في فصول مشروع هذا القانون استئناسا بكل المقترحات التعديلية التي توصّلت بها، قرّرت اللجنة مواصلة النظر فيه خلال جلسات متتالية ستُعقد قريبا.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي تعقد جلسة استماع حول مقترح القانون المتعلق بإتمام قانون حماية الأراضي الفلاحية

استمعت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي يوم 24 أفريل 2024 إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مقترح القانون عدد 09 لسنة 2024 المتعلق بإتمام القانون عدد 87 لسنة 1983 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية.

وأكّد ممثل جهة المبادرة أن الهدف من هذا المقترح هو دفع الاستثمار في مجال السياحة الايكولوجية من جهة وتوفير إطار قانوني للمنشآت السياحية المنتصبة في هذه الأراضي الفلاحية من أجل تنظيمها وإدخالها في الدورة الاقتصادية من جهة أخرى.

وبيّن ممثل وزارة الفلاحة أنه تم احداث لجنة مشتركة بين وزارتي الفلاحة والسياحة للنظر في ملفات هذه المنشآت وإسناد التراخيص مع منح مهلة زمنية تقدر بـ 5 سنوات لتسوية وضعية الاقامات الريفية الموجودة. وبيّن من جهة أخرى أن الحكومة بصدد إعداد تصوّر أشمل لتنقيح القانون عدد 87 لسنة 1983 المتعلّق بحماية الأراضي الفلاحية. كما قدّم ملاحظات شكلية وأخرى جوهرية حول مقترح القانون المعروض. وستواصل اللجنة النظر في مقترح هذا القانون في اجتماع لاحق.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد تعقد جلستي استماع حول مقترحي قانونين

- استمعت اللّجنة يوم 29 أفريل 2024 إلى ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية حول مقترح القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية (عدد 16/2024) ومقترح القانون المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص (عدد 13/2024).

أشار ممثلو الوزارة إلى وجود إكراهات مالية في تطبيق مقترحي القانونين على أنظمة الضمان الاجتماعي مرتبطة مباشرة بالتوازنات المالية للمنظومة واستمراريتها.

ودعا النواب من جهتهم الى تنظيم حوار يضم الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لإيجاد حلول لجملة الصعوبات المطروحة في منظومة الضمان الاجتماعي وتوحيد الخيارات التي يجب أن تتماشى مع الخيارات الاجتماعية لمرحلة ما بعد 25 جويلية 2022.

- استمعت يوم 25 أفريل 2024 إلى ممثلي وزارة المالية الذين أوضحوا أن تأثير مقترحي القانونين على التوازنات المالية لا يطرح إشكالا من حيث مقبوليتها. ودعوا إلى فصل القطاعين العام والخاص لعدم جاهزية المؤسسة الخاصة لتحمّل الكلفة المالية الناجمة عن تطبيق أحكام مقترح القانون عدد 13/2024، فضلا عن عدم جاهزية الصندوق الوطني للتأمين على المرض لتحمّل العبء المالي. وقدّموا جملة من الملاحظات الشكلية والجوهرية. وأبدى النواب عدم اقتناعهم بالاقتصار على القطاع العام دون الخاص، وذلك في علاقة بالجوانب الانسانية و العدالة الاجتماعية والحفاظ على استقرار الأسرة.

- خصّصت جلستها يوم 17 أفريل 2024 لضبط أولويات عملها للفترة المقبلة وذلك في الجانب التشريعي والجانب الرقابي.

لجنة الدفاع والأمن تعقد جلسة استماع حول مقترح القانون المتعلق بتنظيم التراخيص المخصّصة لاستعمال الدرون

استمعت اللّجنة يوم 24 أفريل 2024، إلى ممثلين عن وزارة النقل حول مقترح القانون عدد 09/2023 المتعلق بتنظيم التراخيص المخصّصة لاستعمال الدرون.

بيّن ممثلو وزارة النقل أنّ الحكومة ماضية في إعداد مشروع أمر ترتيبي يتعلّق بضبط الشروط الفنية المنطبقة على الطائرات الموجهة عن بعد المستعملة للجولان الجوي فوق إقليم الجمهورية التونسية وشروط ممارسة نشاط استغلالها،

وقد شارف على مراحله النهائية. وقدّم أعضاء اللجنة من جهتهم عدة استفسارات واقتراحات حول الموضوع.

وقرّرت اللّجنة أداء زيارة ميدانية إلى منطقتي العامرة وجبنيانة بولاية صفاقس للاطلاع على الأوضاع تبعًا لتدفّق المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بعد التنسيق مع المصالح المعنية من الوظيفة التنفيذية.

في إطار الاهتمام بالجانب الفكري والثقافي

رئيس مجلس نواب الشعب يفتتح الفضاء الجديد لمكتبة المجلس

أشرف رئيس مجلس نواب الشعب يوم 23 أفريل 2024 على افتتاح الفضاء الجديد لمكتبة مجلس نواب الشعب الذي تمّت تهيئته بشكل يتيح للنائب الانتفاع بما يتضمّنه من رصيد وثائقي. وتحتوي المكتبة على رصيد ثريّ من كتب ومراجع قانونية مبوّبة حسب المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، إضافة الى الدوريات المختصّة في القانون والتشريع، والمجلّات القانونية.

وفد من مجلس نواب الشعب يزور معرض تونس الدولي للكتاب

زار وفدا من مجلس نواب الشعب ضمّ السيدة سوسن مبروك نائب رئيس المجلس، وعددا من أعضاء المكتب ونوابا من مختلف اللجان، يوم 24 أفريل 2024، معرض تونس الدولي للكتاب في دورته الثامنة والثلاثين.

واطّلع أعضاء الوفد البرلماني على مختلف الأجنحة وما تضمّنته من مؤلفات ومنشورات في عديد المجالات والموجّهة إلى مختلف الفئات العمرية. وكانت الزيارة مناسبة لاختيار العديد من العناوين والمراجع القانونية التي يمكن اقتناؤها لفائدة مكتبة مجلس نواب الشعب مساهمة في اثرائها.

الديبلوماسيّة البرلمانيّة

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل سفير إيطاليا بتونس ورئيسة لجنة العلاقات الخارجيّة والدّفاع بمجلس الشيوخ الإيطالي

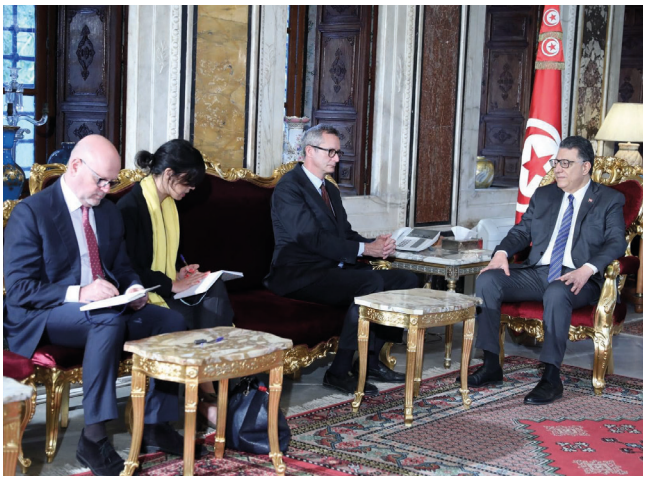

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب كلّ من السيد Alessandro Prunas سفير إيطاليا بتونس، والسيدة Stefania Craxi رئيسة لجنة العلاقات الخارجيّة والدّفاع بمجلس الشيوخ الإيطالي والوفد المرافق لها وذلك على التوالي يومي 26 و30 أفريل 2024.

وأبرز الجانبان العلاقات الممتازة بين تونس وايطاليا التي ترتكز على الروابط التاريخية والعوامل الجغرافية المساهمة في إرساء تعاون ثنائي مثمر على جميع الأصعدة.

كما تطرّقا الى العلاقات البرلمانية ودورها في توثيق أواصر الصداقة والتعاون. وأبرزا أهمية تكثيف تبادل الزيارات واللقاءات بين البرلمانيين، مساهمة في تحقيق الأهداف المرجوّة للتعاون الثنائي.

أشار الجانبان الى التحدّيات المشتركة وضرورة تكثيف الجهود لمواجهة استفحال ظاهرة الهجرة غير النظامية، باعتبارها تتطلّب عملا مضاعفا على المستويين الثنائي ومتعدّد الأطراف بما يعزّز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وشدّد الجانب الإيطالي على ما توليه إيطاليا من أهمية لعلاقاتها مع تونس، تجسّمت عبر الزيارات المنتظمة والمكثّفة للعديد من المسؤولين الايطاليين الى تونس، ومكّنت من إرساء تعاون مثمر وإبرام اتفاقيات في مجالات مختلفة وخاصة منها التربوية والثقافية والتعليم العالي والتكوين المهني.

كما تمّت الإشارة الى استعداد إيطاليا لمواصلة دعم بلادنا ومساندتها، والحرص على تعزيز مكانة تونس في محيطها الإقليمي والدولي لاسيما على مستوى الاتحاد الأوروبي. وأعرب سفير إيطاليا عن أمله في أن تكون تونس حاضرة بوفد رفيع المستوى في الاجتماع القادم لمجموعة الدول الصناعية السبع، الذي سيلتئم في إيطاليا في جوان المقبل، وذلك في نطاق دعم إشعاع تونس وتعزيز صورتها في المشهد الاقتصادي العالمي.

وشدّد رئيس مجلس نواب الشعب على أهمية التعاون البرلماني، ومشيرا في نفس الإطار الى استعداد مجلس نواب الشعب لتكوين مجموعة الصداقة البرلمانية مع إيطاليا لتكون إطارا ملائما لتعزيز العلاقات البرلمانية.
وتطرّق من جهة أخرى الى التطوّرات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالخصوص في قطاع غزة وما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من حرب إبادة وتقتيل تتنافى مع كل المواثيق الدولية، داعيا الى تكثيف الجهود من أجل وضع حد لهذه المأساة الإنسانية ونصرة الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى الدور الهام الذي من شأن إيطاليا أن تلعبه في هذا الصدد بالنظر إلى ثقلها على مستوى الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى العالمي.

النشاط الخارجي

في إطار تكريس دور الديبلوماسيّة البرلمانيّة والعمل على اشعاع تونس في المحافل الاقليميّة والدوليّة، شارك مجلس نواب الشعب خلال النصف الثاني من شهر أفريل2024 ، في عدد من التظاهرات البرلمانية العربية والدولية .

- المشاركة في اجتماع اللجنة السياسية للمجلس البرلماني للفرنكوفونية الذي انعقد باللكسمبورغ يومي 29 و30 أفريل 2024

الوفد المشارك: السيد عمر البرهومي، عضو لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة والسيد جلال الخدمي، عضو لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة.

- المشاركة في المؤتمر الخامس لرابطة" برلمانيون من اجل القدس" الذي انعقد باسطنبول من 26 الى 28 أفريل 2024، حول موضوع "حرية واستقلال فلسطين".

الوفد المشارك: السيد الفاضل بن تركية، نائب مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام، والسيد ابراهيم حسين،عضو لجنة المالية والميزانية.

- المشاركة في المؤتمر السادس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية تحت عنوان "رؤية برلمانية عربية لتحقيق التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي"، والذي انعقد بالقاهرة بمقر جامعة الدول العربية يوم 27 افريل 2024.

الوفد المشارك: السيد أنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب مرفوقا بالسيد صابر المصمودي النائب بالبرلمان وعضو لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة ومكافحة الفساد.

- المشاركة في الندوة 15 لرؤساء المجالس والفروع الإفريقية بالمجلس البرلماني الفرنكوفوني التي انعقدت بجمهورية موريس يومي 18 و19 أفريل 2024.

العضوة المشاركة: السيدة أمال المؤدب بصفتها رئيسة الفرع التونسي بالمجلس البرلماني للفرنكوفونية

-آداء المجموعة التونسية لليمين والإلتحاق بأعمال اللجان الدائمة بالبرلمان العربي بالقاهرة يوم 18 أفريل 2024.

الوفد المشارك: المجموعة التونسية بالبرلمان العربي والتي تتكون من السادة النواب أيمن نقرة عضو لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والامن القومي وماهر الكتاري عضو لجنة الشؤون الإقتصادية والمالية وايمن البوغديري عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان ومحمد اليحياوي عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي.

- المشاركة في أشغال اجتماع الإطلاق الرسمي لمشروع "الجنوب السيبراني" للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية الذي التأم يومي 17 و 18 أفريل 2024 بمدينة لشبونة بالبرتغال.

الوفد المشارك: السيد علي زغدود، عضو لجنة المالية والميزانية، والسيد ياسر القراري رئيس لجنة التشريع العام، والسيد مراد الخزامي مقرر لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد، والسيدة ماجدة الورغي، عضو لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية.

ويذكر أنّ النظام الدّاخلي لمجلس نواب الشعب ينصّ في فصله 138 على ضرورة أن يقوم كل عضو يمثل المجلس في إحدى الهيئات والمجالس الوطنيّة والعلاقات الدوليّة بإعداد تقرير دوريّ عن نشاطه يوافي به مكتب المجلس في أجل أسبوعين من إنجاز مهمته ويُنشر بالموقع الرسمي للمجلس. وتعتمد نفس الإجراءات عندما يتعلق الأمر بالوفود البرلمانية. وفي صورة عدم احترام العضو المعني للآجال المشار إليها آنفا لتقديم التقرير فإنه يمنع من المشاركة العرضية في الوفود البرلمانية مع إعلام الجلسة العامة.

الأكاديميّة البرلمانيّة

يوم دراسي برلماني حول "المشروع الاستثماري للربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا"

نظمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم الأربعاء 24 أفريل 2024 بمبادرة من لجنة المالية والميزانية، يوما دراسيا برلمانيا حول "المشروع الاستثماري للربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا"، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور السيدة سوسن المبروك نائب رئيس المجلس، والسيد عصام شوشان رئيس لجنة المالية والميزانية وعدد من النواب والضيوف من اطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم.

وبيّن السيد ابراهيم بودربالة في كلمة بالمناسبة أنّ هذه البادرة تهدف إلى تعميق النظر في مختلف المبادرات التشريعية واستيعاب أبعاد كل مشروع أو مقترح قانون للتوصّل إلى القرارات الصائبة بشأنه خدمة لمصلحة الوطن.

وأبرز رئيس مجلس نواب الشعب انفتاح المجلس عليها والتحاور مع الكفاءات الوطنية التي تزخر بها تونس في مختلف الميادين، والاستفادة من خبراتها بما يجعل المشرّعين على دراية تامّة بكل خصوصيات وأهداف التشريعات المعروضة على أنظارهم، وبما يثري عمل مجلس نواب الشعب ويدعمه، ويسهم بالتالي في استرجاع ثقة المواطن في المؤسسة البرلمانية.

ثم تولّى السيد عصام شوشان رئيس لجنة المالية والميزانية تقديم مشروع القانون واستعراض أبرز ما جاء فيه.

وقدّم السيد محمد الناصر براهم مدير عام القطاعات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتخطيط، مداخلة تضمّنت احصائيات حول الوضعية الطاقية الحالية، كما قدّم معطيات حول الاستراتيجية الجديدة للانتقال الطاقي التي تندرج في أفق سنة 2035 .

وقدّم من جهة أخرى معطيات حول "المشروع الاستثماري للربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا" وآليات تمويله وفوائده على الاقتصاد الوطني.

وخلال النقاش طرح النواب عددا من التساؤلات المتعلقة أساسا بتأثير المشروع على السيادة الوطنية، كما طرحوا استفسارات عن مدى الانتفاع الحقيقي للدولة التونسية بهذا المشروع وتساءلوا عن طاقة استيعاب الشبكة الطاقية و مدى الجاهزية لتخزين الكميات غير المستعملة من الطاقة.

يوم حواري برلماني حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 23 أفريل 2024 يوما حواريا برلمانيا حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وذلك بحضور السيدة سوسن المبروك نائب رئيس المجلس، والسيد طارق الربعي مقرر لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، وأعضاء اللجنة وعدد من النواب.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب في مفتتح الأشغال أن هذا اللقاء الحواري يندرج في نطاق السعي الى تحسين العمل البرلماني وتجويده من حيث النظر في مشاريع ومقترحات القوانين. وأكد أهمية المسألة بالنسبة إلى صلاحيات المجلس التشريعية والرقابية، مبيّنا أن مثل هذه اللقاءات تقوم على تنظيم حوار داخلي بين النواب لمزيد الاطّلاع على فلسفة المبادرات التشريعية ومكوّناتها وأهدافها، والتمكّن منها ومن كل جزئياتها قبل مناقشتها في الجلسة العامة.

وتولّى مقرر لجنة العلاقات الخارجيّة والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة تقديم مشروع القانون وتلاوة وثيقة شرح الأسباب المصاحبة له، كما قدّم عرضا عن تقرير اللّجنة بشأنه.

وطرح النواب جملة من الاستفسارات والملاحظات تعلّقت بخصوصيات مشروع هذا القانون، وبمدى تأثير تعديل الاتفاقية على الجانب التونسي، وبوجود استثمارات جديدة من عدمه. وأثار المتدخّلون من جهة أخرى مواضيع تتصل باستفادة تونس من انخراطها في هذه الاتفاقية.